استجواب حمل الرقم واحد لرئيس وزراء في تاريخ الحياة البرلمانية

الحكومة تعطل مع سبق الإصرار تقليص الدوائر الانتخابية

وجه ثلاثة نواب هم: احمد السعدون واحمد المليفي ود. فيصل المسلم استجوابا الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الاحمد وفقا للمادة ١٠٠ من الدستور.
وهذا الاستجواب هو الاول لرئيس وزراء في تاريخ الكويت.

وعزا النواب الثلاثة تقديم الاستجواب الى «ما أقدمت عليه الحكومة من فعل بالموافقة على طلب احالة مشروع القانون (الذي قدمته الى مجلس الامة بالدوائر العشر)، الى المحكمة الدستورية، مما يصبح معه موافقتها (على الاحالة) اجراء متعمدا مع سبق الاصرار لتعطيل البت في موضوع (تعديل الدوائر) الحيوي المهم خلافا لما التزمت به امام مجلس الامة، مما يؤدي في النهاية الى اعاقة مساعي الاصلاح».
وفي ما يلي نص الاستجواب:

● السعدون والمسلم والمليفي في طريقهم لتقديم الاستجواب

● السعدون حاملا وثيقة الاستجواب

أخلت بما وعدت به وتعيق مساعي الإصلاح

يقول الحق سبحانه وتعالى في محكم كتابه: «وان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفى». صدق الله العظيم

«نصت المادة ١٠٠ من الدستور على ان لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلية في اختصاصاتهم..».

وبذلك تكون المادة ١٠٠ من الدستور قد قررت حقا دستوريا لأعضاء مجلس الامة في توجيه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء في حدود اختصاصاتهم.

ويعتبر هذا الحق من الامور المقررة والمستقرة في ظل الانظمة البرلمانية وهو ما تبناه كذلك الدستور الكويتي، بل وحذر الدستور من المبالغة في ضمانات السلطة التنفيذية، كما اشارت الى ذلك المذكرة التفسيرية حيث جاء فيها ما يلي: «قرر الدستور.. ضرورة الحذر من المبالغة في ضمانات السلطة التنفيذية، وذلك مخافة ان تطغى هذه الضمانات على شعبية الحكم، او تضيع في التطبيق جوهر المسؤولية الوزارية التي هي جماع الكلمة في النظام البرلماني».

ومن وراء التنظيم الدستوري لمسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء السياسية، توجد كذلك وبصفة خاصة رقابة الرأي العام التي لا شك في ان الحكم الديموقراطي يأخذ بيدها ويوفر مقوماتها وضماناتها، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكم.

مثالب الـ ٢٥

لقد نصت المادة ٨١ من الدستور على ان «تحدد الدوائر الانتخابية بقانون»، وقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١، بتحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة، وهو الذي الغي بالمرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي قسم الكويت الى خمس وعشرين دائرة انتخابية على ان تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس، وعدل الجدول المرافق له بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦.

وقد تبين ان هذا التعدد الموسع أفضى الى مثالب في نظام الانتخاب لعل أبرزها ظاهرة شراء الاصوات بصور مختلفة ممن فسدت ضمائرهم بشكل سافر لا يحقق سلامة اختيار الأجدر والأصلح كلما قل عدد الناخبين المسجلين في الدائرة وسهل التأثير على بعضهم بإغراء المال أو غير ذلك من اغراءات أخرى مما يفضي الى إهدار المصلحة العامة لقاء منفعة مادية محرمة شرعا ومجرمة قانونا ومصلحة غير مشروعة للمرشح.

وإذا كان من قال فيهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما»، قد تنكروا للدين والأخلاق، وعلى الأخص الراشين والممولين لهم، وهم أولئك الذين يعملون على اغتصاب العضوية في مجلس الأمة من خلال سعيهم لافساد الضمائر، نتيجة لافلاسهم دينيا، وتدنيهم اخلاقيا، وخوائهم فكريا، وافتقادهم كل ما يمكن ان يقدموه للناس من رأي صادق وصائب أو عمل طيب ونافع، يقومون بافعالهم الشائنة في السابق بشيء من الحيطة والتستر والحذر، إما خوفا مما تضمنته القوانين من عقوبات، أو لذرة حياء كانت باقية لديهم، فانهم وبعد ان أمنوا العقوبة، بل وازدادوا امانا، وبعد أن تخلوا عما كان باقيا لديهم، من ذرة حياء من جهة أخرى، قد تمادوا في غيهم، وجاهروا بسلوكهم السيئ واضافوا اساليب جديدة قديمة لتحقيق أغراضهم الماكرة وغاياتهم المريبة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر عمليات التلاعب في نقل الاصوات بشكل مخالف للقانون.

مؤسسات الفساد

وقد أدى كل ذلك الى تحالفات بين جماعات الفساد حتى أصبحت لها مؤسسات تعمل بكل طاقاتها وتسخر جميع امكاناتها لاستكمال الاستيلاء على كل ماتستطيع الوصول إليه مستخدمة في سبيل تحقيق أهدافها وغاياتها المريبة مختلف الوسائل غير المشروعة التي عملت على ابتكارها وابتداعها ونشرها ومحاولة فرضها حتى أضحى لهذه المؤسسات رعاة وحماة، وأمسى لها كذلك سماسرة ودعاة.

ونظرا لخطورة هذه الظواهر وما تنطوي عليه ممارسات هذه العناصر الفاسدة المفسدة من الراشين والممولين من تخريب للضمائر وتزوير لإرادة المجتمع، فقد تصدى مجلس الأمة في فصوله التشريعية المتعاقبة لهذا الموضوع بطرق شتى، إلا أن المجلس في فصله التشريعي الحالي منذ بدايته قد تميز بتقديم عدد من الاقتراحات بقوانين من بعض السادة الأعضاء يستهدف معظمها علاج هذه الآفات من خلال تقليص الدوائر في هذه الاقتراحات بقوانين.

إفشال محاولات الإصلاح

وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي جرت لمناقشة هذه الاقتراحات بقوانين للوصول الى مايمكن ان يحقق الاصلاح المنشود وذلك بسبب مواقف الحكومة التي كان أبرزها اعلانها لسحبها لتصوريها اللذين تقدمت بهما للمجلس واللذين سبق ان أعلنت أنها لن توافق على أي مقتوح آخر سواهما، وذلك بعد ان كان المجلس قد باشر في جلسة يوم السبت ٢٤ من ربيع الثاني ١٤٢٥هـ الموافق ١٦ من يونيو ٢٠٠٤ التصويت على ما ورد في التقرير الرابع والثمانين التكميلي.

وبعد محاولات اخرى لمناقشة موضوع تقليص الدوائر الانتخابية، وبعد ان تم تحديد يوم الاثنين ١٧ من ابريل ٢٠٠٦، وبموافقة الحكومة موعدا لمناقشة هذا الموضوع المهم، قدمت اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٨٠ بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٠ تقريرها الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٨.

وفي اليوم المحدد لمناقشة موضوع تقليص الدوائر الانتخابية طلبت الحكومة على لسان سمو رئيس مجلس الوزراء اعطاءها مهلة شهر لتتسنى لها دراسة التقرير المقدم اليها من لجنتها الوزارية، وتم الاتفاق بين السلطتين على تحديد يوم الاثنين ٢٠٠٦/٥/١٥ موعدا تقدم فيه الحكومة مشروع قانون بالرأي الذي تنتهي اليه.

وفي يوم السبت الموافق ٢٠٠٦/٥/١٣ تقدمت الحكومة بمشروع قانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية الى عشر واوردت في مذكرته التفسيرية ما يلي:

«نظرا لما يشهده النظام الانتخابي الحالي من سلبيات وعيوب كشف عنها التطبيق العملي لهذا النظام، وازاء تزايد هذه السلبيات وتراكم آثارها ونتائجها السيئة فقد قدمت عدة مقترحات في اتجاه تقليص عدد الدوائر بهدف الحد من تلك السلبيات».

وقد بحثت الحكومة هذه المقترحات وانتهت الى ان افضلها هو تقسيم الكويت الى عشر دوائر انتخابية، وتحقيقا لهذا الغرض، فقد اعد مشروع القانون المرافق الذي تبنى تجميع كل من الدوائر الصغيرة في دائرة واحدة كبيرة ونص في مادته الاولى على الاخذ بهذا التقسيم طبقا للجدول المرفق به، باعتبار ان هذا التقسيم هو المقترح الافضل الذي يتفق مع المعايير والمبادئ المعتمدة في اختيار البديل الامثل لتعديل الدوائر الانتخابية ويؤدي الى القضاء على السلبيات القائمة على النظام الانتخابي الحالي، ويتيح المجال لتمثيل مختلف شرائح المجتمع في مجلس الامة ويحقق المصلحة الوطنية ويراعي مقتضياتها حاضرا ومستقبلا».

غرابة وحزن

واذا كان ما تقدمه الحكومة من مشروعات قوانين هو امر يدخل ضمن كامل سلطاتها الدستورية، بغض النظر عن الاتفاق عليه او الاختلاف فيه، بل ان الواجب يفرض على الحكومة اذا ما شعرت في اي وقت بأن ما تقدمت به من مشروعات قوانين تشوبها اي مثالب او شبهات دستورية او غيرها وهي التي وضعت مشروع القانون، وتملك ان تقوم بتصويب وتصحيح اي عيب فيه، بل وازالة اي شبهة هي على بينة منها يقينا بإرادتها المنفردة المطلقة دون حرج، الا ان ما يدعو للغرابة، بل ما يدعو للحزن والاسى هو ما اقدمت عليه من فعل بالموافقة على طلب احالة مشروع القانون الى المحكمة الدستورية بشكل غير مباشر من خلال طلب تفسير بعض مواد الدستور.

مما يصبح معه موافقتها على طلب التفسير اجراء متعمدا مع سبق الاصرار لتعطيل البت في هذا الموضوع الحيوي المهم خلافا لما التزمت به امام مجلس الامة، مما يؤدي في النهاية الى اعاقة مساعي الاصلاح.

واذ كان الامر كذلك، فإننا نتقدم بهذا الاستجواب الى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته استنادا الى حكم المادة ١٠٠ من الدستور.

ردا على المبادرة التي أعلنها النائب خالد العدوة

البصيري: ندعم استجواب رئيس الوزراء ولن نتراجع

قال منسق الكتلة الإسلامية د. محمد البصيري في تصريح صحفي امس في مجلس الامة ردا على سؤال حول ما اذا كانت الكتلة الاسلامية قد تراجعت عن دعمها للاستجواب المقدم لرئيس الحكومة «ان الكتلة الإسلامية لم تتراجع عن دعمها للاستجواب ولا تزال تدعم هذا الاستجواب وتدعم اهدافه الى النهاية، كما اعلنا ذلك صبيحة هذا اليوم (أمس) وإذا كانت هناك افكار مطروحة سواء بعد تقديم الاستجواب أو كانت مطروحة في جلسة الاثنين الماضي فهي لا تزال افكارا مطروحة سواء كانت من الكتلة الإسلامية او افكارا من الكتل الاخرى».

واضاف: «نحن على اتم الاستعداد لان نسمح من الجميع ونتمنى من الآخرين ايضا ان يسمعوا منا، فخارطة طريق الإصلاح واضحة لا لبس فيها ولا غبش، فالاستجواب لم يتم التراجع عنه حتى هذه اللحظة ولا نزال مع الاتفاق الذي تم مع مجموعة النواب الـ ٢٩».

وبيّن «اننى اتكلم باسم الكتلة الإسلامية بصفتي منسقها وقرارات الكتلة وبياناتها تعلن بناء على رأي الاغلبية ولا تزال الفكرة التي قدمت في جلسة الاثنين الماضي قائمة، وهي التي تقوم على مناقشة مشروع قانون الدوائر العشر وإقراره في المداولتين الاولى والثانية ثم بعد ذلك يجبر الكسر والخلل من حيث النسبة والتناسب بين الدوائر بقضية التعديل الدستوري، وهي فكرة قد طرحناها ولم نخفها على الناس ولا على الصحافة المحلية، ولا تزال مطروحة حتى هذه اللحظة، وإذا رأينا ان عليها اجماعا وحصلنا على اكبر عدد من النواب الموافقين عليها ووافقت عليها الحكومة فنعم لها، فلا تزال فكرة الكتلة الإسلامية مقدمة وتنتظر رأي الحكومة ورأي بقية اعضاء مجلس الامة».

وقال: ان اعضاء الكتلة الاسلامية كانوا موجودين اليوم (أمس) في المؤتمر الصحفي ولم ينسحب او يتراجع منهم احد عن تقديم الاستجواب، والمفاوضات مفتوحة بعد تقديم الاستجواب، كما انه لم تقدم لنا فكرة بديلة حتى نتراجع».

وقال البصيري عما طرحه بعض الاعضاء حول فكرة تعديل الدستور لزيادة عدد النواب «هذا الرأي سبق ان طرحناه قبل تقديم الاستجواب خلال جلسة الاثنين الماضي ولم يسحب ولا يزال موجودا على طاولة البحث مع كل الكتل، سواء مع كتلة المستقلين او مع مجموعة الـ ٢٩ نائبا المؤيدة لإصلاح النظام الانتخابي، او مع الحكومة وأيدينا ممدودة للجميع».

وردا على ما قاله النائب خالد العدوة للصحافيين حول مبادرة تقدمها الكتلة الإسلامية لسحب طلب التفسير الدستوري وسحب الاستجواب مقابل نقاش مشروع الحكومة، قال «هذا الكلام غير صحيح فلم يتم الاتفاق في الكتلة الاسلامية على سحب الاستجواب ولا تزال الكتلة الاسلامية وكتلة النواب الـ ٢٩ والحركة الدستورية الإسلامية والحركة السلفية والقوى السياسية كافة المنضوية تحت كتلة النواب الـ ٢٩ تدعم هذا الاستجواب الى النهاية ولم تطالب بسحبه الى ان تقدم افكار بديلة يتفق عليها غالبية اعضاء مجلس الأمة، اما غير ذلك فهي تصريحات تعبر عن رأي اصحابها ولا تعبر عن رأي الكتل الممثلة في كتلة النواب الـ ٢٩».

الفجي: نرفض حملة التشكيك والاتهامات ضد زملائنا

استغرب النائب محمد الفجي حملة التشكيك والاتهامات التي يصوغها بعض النواب تجاه زملاء لهم لمجرد المزايدة، مشيرا الى انه لا يقبل مثل هذه الافتراءات والاتهامات غير المبررة، التي لا تستند إلى أدلة وبراهين واضحة، لا سيما ان تداولها تم بعد موافقة مجلس الأمة على احالة مشروع القانون الخاص بالدوائر الانتخابية العشر الى المحكمة الدستورية.

وقال الفجي في تصريح صحفي ان «الحكومة هي المسؤول الأول والأخير عما حدث، لانها قدمت اقتراحا ظالما لا يستند الى مبدأ العدالة والمساواة وفيه غبن وظلم لفئات عدة من المجتمع الكويتي مما حدا بمختلف الكتل النيابية الى رفض هذا الظلم» مشيرا الى انه مع الدائرة الواحدة والخمس والعشر اذا ما روعي فيها العدالة والمساواة التي ينشدها الجميع.

واضاف الفجي ان العشر الحكومية فاشلة وظالمة لا يمكن السكوت عنها، وهي المسؤول عما آلت اليه الأمور الحالية، متسائلا: لو تم تشكيل عشر دوائر عادلة فهل سيعترض احد عليها؟!

وأوضح الفجي: ان البعض يريد ان يزايد دونما برهان ودليل على رغبته في العدل والمساواة، لا سيما انه لم يتم تقديم مقترح عادل يوزع الدوائر لا من الحكومة ولا من النواب، مما يدل على عدم الجدية لإصلاح الوضع الحالي الذي يتفق الجميع على وجود خلل واضح فيه.

وقال الفجي: لنجتمع كنواب ونتقدم بمشروع جديد للدوائر الانتخابية شريطة ان يراعي العدالة والمساواة وان ينال ثقة مجلس الأمة، مشيرا الى ان من رفض العشر الحالية لا يمكن التشكيك بوطنيته ولا شخصه، مثلما يروج البعض حاليا لمجرد اختلاف الرأي مع الآخرين.

واضاف الفجي ان الأمور للأسف اخذت منحى لا يمكن القبول به من كيل للاتهامات وتشميت لمجرد ان هناك من اعترض على ظلم مشروع حكومي ارادت به الحكومة ايجاد تمايز بين افراد المجتمع الكويتي من خلال العشر التي قدمتها.

ورأى الفجي ان الوقت مازال سانحا لإصلاح نظام الدوائر الانتخابية وإصلاح الخلل، لا سيما ان هناك جلسة ستعقد الاثنين المقبل، داعيا الى الاتفاق حول مشروع للدوائر الانتخابية تراعى فيه العدالة والمساواة.